

ممكن لخل عليه وفي الثوب لم يكن على الهيئة **اعلم** ان هيئة الدين والادب
برتبة باردة ولكن قبولها ليس بشرط حتى لو مات قبل العلم او سكنت بعدا وفي قول
لو قال الغريم وهبت ديني لك ولم يقبل المدين لا يقع لانه تمليك لا يثبت الا بالقبول
بالمثل لك وانما الابراهم لم يدين فصح من غير قبول فلو قال كل انسان يتنازل
تحتي فهو حال له قبل لا يحل له ومن يتنازل له لم يزل القضاة والابراهم المجهول
جائز وقيل لانه باحة واحة المجهول جائزة **قوله** بالقبض الكامل ولا يتنه
لثبوت الملك لقوله لم لا يجوز الهيئة الا مقبوضة المراد في الملك ولكن لا يرد
المستتر تسليم لم يثبت **قوله** لا بد من ان ياذن لان القبض في باب الحصة طبق
بالقبول حتى لو قبض الموهوب له ولم يقبل قبلت صح وملك الموهوب والقبول
كان محققا بالقبول فكذا ما جئ به **قوله** كشاع لا يقسم هو بالاحتيل القسمة الي
لا يبقى منتقفا به اصلا بعد القسمة كعقد واحد ودية واحدة او لا يبقى
منتقفا به من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالرحى والبيت الصغير
ولتمام الصغير **قوله** كما في البيع فان المشاع لا يمنع تمام القبض فيه **قوله** فلا بد
من كماله والقبض في المشاع ليس بكامل لانه في حيزه من وجه وجيز شرير
من وجه وتمام القبض يحصل بالقسمة والقبض الكامل فيما لا يقسم غير متصور
فاكتفى بالقاصر **قوله** لان الموهوب معدوم وانما جعل الدين في التسليم
الدين في الخط معدوم لانه ليس بموجود بالفعل وانما يحدث بالعصاة
ولا معتبر كونه موجودا بالقوة لان عامة المحكمات كذلك ولا يثبت بوجوده
ولو سبب نفسه ملكه اخذ لو قال عند التسيب هو لا اخذه لانه ابا ج

هذا هو الوجه في القسمة
فان القسمة لا يثبت بها
الملك الا بالقبول
فان القسمة لا يثبت بها
الملك الا بالقبول

الملك

الملك وان لم يقبل خلا يملكه لاحد لانه لا يثبت **قوله** وهبت لبن اوكا عسيرة
الامور **قوله** وهبت لبن اوكا عسيرة ثابة بلالين **قوله** لفظ بالعقود
لو هبت من ابنه الصغير واذا والاب ساكنها وصانعها جازت الهيئة ولكنها
لا يثبت **قوله** وهبت له ولو كان ولو كان لا يثبتها غيره باجر لا يجوز وان غير اجر
جازت الهيئة ذكره في المنتقى وكذا لو هبت له وهو يد والاب ميت و
ليس له ومن ذكره اكل من يقول لانه نفع محض ولو صدق الاب عليه بالادارة
ساكنها لا يجوز عند الامام وعندهما يجوز ويرفع ولو قال لامرأته قوله وهبت
لك مدي هي لا يثبت العربية فقالت ذلك لا يقع بخلاف الطلاق والعتاق
ولهذا يقعان مكرها بخلاف الهيئة ذكره الشيخ السهري **قوله** بقض عاقل اذا
في النسخ المحض لم يبيع بالبيع **واعلم** ان العقد اذا بطل لعدم المحل لا ينقلب
جائزا لوجود المحل بل ينفق الى عقد جديد **قوله** لكن بعد الزفاف لان الاب
اقام مقام نفسه في حفظها وقبض الحصة منه **قوله** بكراي لاعلى الحصة
واعلم ان في هذا الباب مسئلة كثيرة وقومها لا بد من معرفتها وهي ان العالم
اذا سأل شيئا من جملة الفقراء وخطب بعضه ببعض نصيبه من جميع ذلك فاذا
ادى نصيبه مؤديا من مال نفسه ولا يجبرهم في ذلك وهم والمخلص في هذا ان يأمر
الفقير بصير ذلك وكذا اخذها لغيره وكذا الوكيل باءدين لو خلط
مال موكله بماله نفسه فقبض دين موكله وكان مبتعيا في ادائه ليس لموكله
في جامع الفصولين ولو قال لرجل انت في حل مما اكلت من مالي فله ان يأكل
الا اذا قامت اماره النفاق اي الرجوع ولو ذهب لصبي من مال موكله

هذا هو الوجه في القسمة
فان القسمة لا يثبت بها
الملك الا بالقبول
فان القسمة لا يثبت بها
الملك الا بالقبول

ذكر في القسمة ولو صدق عاقل
الصغير براء والاب ساكنها لا يجوز
قوله لانه يوسف ويجوز في قول لا ينفق
وعليه الفتوى

العلم او اسكان شيئا من مال